

الجد الفاصل في قنوت النوازك

تأليف فضيلة الشيخ

نعمان بن عبد الكريم الوتر محمد بن علي المطري

دار الأمل
للطباعة والنشر والتوزيع
رقم الترخيص: ٥٤٥٧٧٦٩

دار الفقه
للطباعة والنشر والتوزيع
رقم الترخيص: ٥٤٥٧٧٦٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



محفوظة
جميع الحقوق



دار الإحياء
للطبع والنشر والتوزيع
١٧ شارع جليل الجناح - مصطفى كامل - إسكندرية
تليفون: ٥٤٥٧٦٩ هـ ت: ٥٤٤٦٤٩٦ هـ



إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره
ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا،
من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله ﷺ أما بعد ..

فغير خاف على ذي عينين ما وصل إليه حال أمة
محمد ﷺ التي خاطبها الله بقوله: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا
وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]،
وقال عنها سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ
بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:
١١٠]، فقد أصبحت هذه الأمة أضيع من الأيتام على
موائد اللعाम، وأصبح قتلتها ووائدوها يظهر التوجع عليها
فصدق عليها قول الشاعر:

وحسبك من حادث بامرءٍ ترى شائغيه له راحمين
ولن يعود لهذه الأمة مجدها، وسؤدها، إلا بمراجعة
دينها، والسير على منهاج نبيها ﷺ وإعداد العدة المعنوية

والحسبة لجهاد أعداء الله، و ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١] بالضوابط الشرعية وعلى ضوء فتاوى علماء الأمة الربانيين الراسخين، لا بتوجهات الأحداث المتحمسين المتهورين، الذين تحركهم عواطفهم، دون نظر في الحكم الشرعي، والناس بالنسبة لما ينزل بالمسلمين من الرزايا والبلايا، على أقسام في علاجها: فمنهم من يرى المخرج بأن نحرض الأمة رجالاً ونساءً لخوض المعركة الانتخابية، وأن على كل مسلم أن يتزود بالسلاح الفتاك - البطاقة الانتخابية - لتحقيق الوصول إلى كرسي الحكم، ومن هناك يكون التغيير، وهذا المسلك شهد الشرع والعقل والواقع بفشله، وعدم جدواه، وأنه كسراب يحسبه الظمئان ماء.

ومنهم من يرى الحل بالتكفير، والتفجير، والتهيج، والاغتيالات، وغير ذلك في أوساط المسلمين - الذين يعتبرونهم كفاراً - ويسمون ذلك جهاداً، وهو إلى تسميته فساداً أقرب منه إلى تسميته جهاداً، وهؤلاء لا للإسلام نصرُوا ولا لأعدائه كسروا، والله المستعان.

ومنهم من يرى المخرج في المظاهرات، والإضرابات،

ونحو ذلك وهذه وسائل غير شرعية، بل وفدت إلينا من أعداء الإسلام وفيها من المحاذير الشيء الكثير. ومنهم، ومنهم، والجنون فنون ... الخ.

والمخرج الصحيح هو أن نراجع ديننا، وأن نتمسك به، وأن نعتز به، ونعمل به، وندعوا إليه، وأن نعد العدة الحسية والمعنوية لمواجهة أعداء الإسلام، فنسعى جاهدين في تحقيق التوحيد، ومحاربة الشرك بجميع صوره وأشكاله، فإنه أضر علينا من أعدائنا، ونحارب البدع والمحدثات بالحجة والبيان، وأن ندعوا إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ونحذر الناس من متابعة أعداء الإسلام فيما يخالف ديننا وعقيدتنا، فإن كنا كذلك، فإن الله يقول: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥] ويقول تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] ويقول: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]. واعلم أن تعلم العلم وتعليمه للناس ضرب من ضروب الجهاد في سبيل الله، والواجب

على المسلمين عند النوازل والفتن، أن يعتصموا بالكتاب والسنة وأن يسألوا أهل العلم الموثوق بعلمهم، المشهود لهم بالنصح، وسلامة المعتقد، ومن المسائل العلمية المهمة المتعلقة بالنوازل مسألة قنوت النازلة، فإن فروعها كثيرة والخلاف فيها واسع، ولقد كنا نتمنى أن نقف على من أفرد ذلك بالتصنيف، وبين الراجح في مسائله من المرجوح، فلم نقف على شيء من ذلك، وكنا نود أن يكتب في ذلك بعض المتأهلين، يكفينا المؤنة، ونعمل بما تقتضيه الأدلة الشرعية، وبذلك تحسم مادة الخلاف، لا سيما وكل نازلة تنزل، والمسلمون يختلفون هل يقنتون أم لا، وهل هذه نازلة أم لا، وهل يشترط في النازلة أن تكون عامة أم لا، وهل يشترط استئذان الإمام على ذلك أم لا، وفي أي الصلوات يكون ذلك؟ فلما لم نقف على من حرر مسائل قنوت النازلة، فاستعنا بالفتاح العليم، مع قصر الباع، وجمعنا أقوال العلماء في هذه المسائل وغيرها، مع ترجيح الراجح بدليله، سائلين الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، نافعاً لنا ولعباده، إنه خير مسئول ومأمول، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

معنى القنوت

يأتي القنوت في اللغة على عدة معانٍ، فقد ذكر الأثير في «النهاية» (١١ / ٤) ثمانية معانٍ بل قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢ / ٤٩١): ذكر ابن العربي أن القنوت ورد لعشرة معانٍ؛ فنظمها شيخنا العراقي فيما أنشد لنفسه إجازة غير مرة:

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجد	مزيدياً على عشر معانٍ مرضية
دعاء خشوع والعبادة طاعة	إقامتها إقراره بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطوله	كذلك دوام الطاعة الرابع القينه

معنى النازلة

ذكر صاحب اللسان (١١ / ٦٥٩) أنها الشدة من شدائد الدهر تنزل بالمسلمين إله.

والناظر في كتب الفقهاء يجد أن الكثير منهم يعرفها بالتعريف اللغوي السابق، ومنهم من يمثل لها بالقحط والجذب والوباء والخوف ينزل بالمسلمين، وكجهوم الكفار على المسلمين^(١).

قلت: أما القحط والجذب؛ فالسنة في ذلك صلاة الاستسقاء، أو دعاء الخطيب يوم الجمعة في خطبته، وأما القنوت للقحط والجذب؛ فما لا نعلم بثبوتة عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابته رضِيَ عنهم والوباء قد وقع على عهد عمر رضي الله عنه وهو طاعون عمواس، ولا نعلم أنهم قنتوا لذلك. والله اعلم.

وقد قال الإمام ابن حبان - رحمه الله - في صحيحه (٣٢٥ / ٥) بعد إيراد حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قنوت

النبي ﷺ شهراً: في هذا الخبر بيان واضح أن القنوت إنما يقنت في الصلوات عند حدوث حادثة، مثل ظهور أعداء الله على المسلمين، أو ظلم ظلم به، أو تعدى عليه، أو أقوام أحب أن يدعوا لهم، أو أسرى من المسلمين في أيدي المشركين، وأحب الدعاء لهم بالخلاص من أيديهم، أو ما يشبه هذه الأحوال، فإذا كان بعض ما وصفنا موجوداً، قنت المرء في صلاة واحدة، أو في الصلوات كلها، أو بعضها، دون بعض بعد رفع رأسه من الركوع في الركعة الآخرة. إهد.

تتمة: قال الجمل في «حاشيته على شرح المنهج» (٢ / ٦٥): قوله [أيضاً: النازلة] أي: ولو بغير من نزلت به، فيسن لأهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك لمن نزلت به من أهل ناحية أخرى، إهد ج ل، وعبارة شرح م ربأن نزلت بالمسلمين ولو واحداً على ما بحثه جمع لكن اشترط فيه الأسنوي تعدي نفعه كأسر العالم أو الشجاع، وهو ظاهر، انتهت، وخرج بالواحد الاثنان، ومقتضاه أنه يقنت لهم وإن لم يكن فيهما نفع. إهد ع ش إهد وانظر أيضاً مرقاة المفاتيح (٣ / ٣٥٦).

حكم قنوت النازلة

الذي عليه جماهير العلماء سلفاً وخلفاً أنه
مستنون^(١).

وذهب أبو حنيفة، وصاحبه أبو يوسف، والليث بن
سعد، ويحيى بن يحيى الليثي إلى أنه لا يشرع القنوت في

(١) انظر «الأم» للشافعي (٣٩٦/١)، و«الحجة على أهل المدينة» للشيبياني (١٠١/١)، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي (٢٤١/١)، و«مختصر اختلافات العلماء» له (٢٥١/١)، و«صحيح ابن خزيمة» (٣١١/١) - (٣١٧)، و«معرفه السنن والآثار» للبيهقي (٧٦/٢ - ٧٧)، و«الروضة» للنووي (٢٥٤/١)، و«المجموع» له (٤٩٤/٣)، و«شرح مسلم» له (١٨١/٥)، و«المفهم» للقرطبي (٣٠١/٢)، و«شرح البخاري» للكرمانلي (٩٧/٦)، و«فتح الباري» لابن رجب (١٨٧/٩)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٩٦/١١)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (٣/١٦)، و«عمدة القاري» للعيني (٥٣٤-٥٣١/٤)، و«طرح التثريب» للعراقي (٢٨٩/٢)، و«فتح القدير» لابن الهمام الحنفي (٤٤٧/١) - (٤٥١)، و«تبيين الحقائق» للزيلعي (١٧٠/١)، و«الاختصار لتعليل المختار» (٥٥/١)، و«إعلاء السنن» للتهانوي (٢٩٠، ١١٣)، و«عارضه الأحوذى» (١٩٢/١)، و«تحفة الأحوذى» (١٩٢/٢)، و«سبل السلام» للصنعاني (٣٥٧/٢)، و«نبيل الأوطار» (٣٦٤/٢/٢) و«كوثر المعاني في الدراري» للشنقيطي (٢٨٨-٢٩٣)، وغير ذلك.

حال الحرب ولا في غيره في جميع الصلوات^(١)،
ولأصحاب أبي حنيفة قولان آخران يأتي الكلام عليهما
قريباً إن شاء الله .

وقال الثوري^(٢) وابن حزم^(٣) : كل من الفعل والترك
حسن .

وأورد ابن عبد البر في الاستذكار (٦ / ٢٠٢) عن
يحيى بن سعيد أنه كان يقول : يجب الدعاء إذا أوغلت
الجيش في بلاد العدو - يعني القنوت - قال : وكذلك
كانت الأئمة تفعله أهدأ إلا أن في إسناده من لا يحتج به .

■ من أدلة القائلين بسنية قنوت النازلة ما يلي :

[١] عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتاه رِعْلٌ وذكوان

(١) انظر « شرح معاني الآثار » للطحاوي (١ / ١٥٤) ، و « طرح التثريب »
للعراقي (٢ / ٢٨٩) .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٢ / ١٠٥ - ١٠٦ / ٧٠١٠) بسند
صحيح عن سفيان الثوري أنه قال : من قنت فحسن ، ومن لم يقنت
فحسن ، ومن قنت فإنما القنوت على الإمام وليس على من وراءه قنوت .
وانظر « المحلى » لابن حزم (٤ / ١٤٣ ، ١٤٦) .

(٣) المصدر السابق .

وعصية وبنو لحيان، زعموا أنهم أسلموا واستمدوه على قومهم، فأمدهم النبي ﷺ بسبعين من الأنصار. قال أنس: كنا نسميهم القراء؛ يحطبون في النهار ويصلون في الليل، فانطلقوا بهم حتى بلغوا بئر معونة، غدروا بهم وقتلوه، فقنت النبي ﷺ شهراً يدعو على رعل وذكوان وبنو لحيان. أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٠٦٤)، ومسلم في صحيحه برقم (١٥٤٣).

[٢] عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة يقول: (اللهم انج عياش بن أبي ربيعة، اللهم انج سلمة ابن هشام، اللهم انج الوليد بن الوليد، اللهم انج المستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف). أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٠٦)

[٣] عن أنس رضى الله عنه قال بعث رسول الله ﷺ رجلاً لحاجة يقال لهم القراء، فعرض لهم حيان من بني سليم؛ رعل وذكوان عند بئر معونة، قال القوم والله ما إياكم أردنا،

إنما نحن مجتازون في حاجة النبي ﷺ فقتلوهم فدعا النبي ﷺ شهراً في صلاة الغداة، وذلك بدء القنوت وما كنا نقنت. أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٠٨٨)

[٤] عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع، فرمى قال: إذا قال سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد، اللهم انج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة، اللهم اشد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف، يجهر بذلك. وكان يقول في بعض صلاته في الفجر: اللهم العن فلاناً وفلاناً - لأحياء من العرب - حتى أنزل الله ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. أخرجه البخاري برقم (١٥٣٨)، ومسلم برقم (٥٤٠)، وزاد: قال أبو هريرة: ثم رأيت رسول الله ﷺ ترك الدعاء بعد، فقلت: أرى رسول الله ﷺ ترك الدعاء لهم، فقليل: أما تراهم قدموا؟

[٥] عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال لأقربين صلاة رسول الله

ﷺ فكان أبو هريرة يقنت في ركعة الأخرى من صلاة الظهر، وصلاة العشاء، وصلاة الصبح، بعدما يقول: سمع الله لمن حمده، فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار. أخرجه البخاري في صحيحه (٧٩٧) ومسلم في صحيحه برقم (١٥٤٢).

[٦] عن أنس رضي الله عنه قال: كان القنوت في المغرب والفجر. أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٩٨) ومسلم برقم (١٥٥٣) من حديث البراء بن عازب.

[٧] عن خفاف بن أيماء قال: ركع رسول الله ﷺ ثم رفع رأسه فقال: غفار غفر الله لها، وأسلم سالمها الله وعصية عصت الله ورسوله، اللهم العن بني لحيان والعن رِعْلاً وذكوان، ثم وقع ساجداً، قال خفاف: فجعلت لعنة الكفرة من أجل ذلك. رواه مسلم. برقم (١٥٥٦)

[٨] عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الآخرة في الفجر - يقول: اللهم العن فلانا وفلانا، بعدما يقول: سمع الله لمن حمده، ربنا

ولك الحمد، فأنزل الله ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (١٢٨) [آل عمران: ١٢٨] رواه البخاري برقم (٤٥٥٦).

[٩] عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قنت رسول الله ﷺ شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح دبر كل صلاة. إذا قال سمع الله لمن حمده في الركعة الآخرة يدعو على أحياء من بني سليم، على رِغْلٍ وذكوان وعصية، ويؤمن من خلفه، وكان أرسل يدعوهم إلى الإسلام، فقتلوهم. قال عكرمة: هذا افتتاح القنوت. أخرجه أبو داود برقم (١٤٤٣) وغيره، وحسنه الألباني - رحمه الله - في الإرواء (١٦٣ / ٢)

[١٠] عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يقول: في القنوت: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، وألف بين قلوبهم، وأصلح ذات بينهم، وانصرهم على عدوك وعدوهم، اللهم العن كفره أهل الكتاب الذين يكذبون رسلك، ويقاتلون أولياءك، اللهم خالف بين كلمتهم، وزلزل أقدامهم، وأنزل بهم بأسك

الذي لا ترده عن القوم المجرمين، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستغفرك ونستعينك، ونثني عليك الخير ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجوا رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك الجذ بالكفار ملحق. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٩٦٩/١١/٣) بإسناد صحيح.

[١١] عن علي رضي الله عنه أنه كان يقنت في قتاله مع معاوية رضي الله عنه. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١٣/٣) (٤٩٧٦) وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/١٠٩/٧٠٤٩) والبيهقي في سننه (٢/٢٠٤) من طريق ابن معقل عن علي به. قلت: إسناده صحيح.

وهذه الأدلة وغيرها واضحة الدلالة على مشروعية قنوت النازلة، وعليه جماهير العلماء، إلا ما جاء عن الأحناف في ذلك وقد نقل عنهم في ذلك ثلاثة أقوال:

■ الأول: أن القنوت منسوخ مطلقاً إلا في الوتر، وهذا

قول أبي حنيفة وصاحبيه . انظر شرح معاني الآثار
١٠ / ٢٥٤)، و«إعلاء السنن» للتهانوي (٦ / ١١٣)

■ الثاني: أنه منسوخ في سائر الصلوات إلا في الفجر
عزاه التهانوي إلى الطحاوي . انظر «إعلاء السنن» (٦ / ١١٤)
- (١١٧).

■ الثالث: أن محل قنوت النازلة الصلاة الجهرية دون
السرية . انظر «إعلاء السنن» (٦ / ١١٤ - ١١٥)، وبذل
المجهود في حل أبي داود (٧ / ٢٧١) ثم وقفت على قول
رابع، وهو أنه يقنت للنازلة في جميع الصلوات، قاله على
القاري في «مرقاة المفاتيح» (٣ / ٣٥٦).

وقد استدل أصحاب القول الأول بدليلين:

﴿١﴾ ما أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٥٢) من
حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قنت شهراً
يدعو على أحياء من العرب ثم تركه . ونوقش، بأنه ﷺ إنما
تركه لزوال تلك الحادثة التي كان يقنت لها، لا نسخاً
للقنوت، يدل على ذلك ما في البخاري ومسلم من حديث

أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يدعو لأحد قنت بعد الركوع، فرمى قال إذا قال: سمع الله لمن حمده: اللهم ربنا لك الحمد، اللهم أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة، اللهم اشد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف، يجهر بذلك، وكان يقول في بعض صلاته؛ في صلاة الفجر: اللهم العن فلانا وفلانا - لأحياء من العرب - حتى أنزل الله ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] زاد مسلم: قال أبو هريرة: ثم رأيت رسول الله ﷺ ترك الدعاء بعد. فقلت أرى رسول الله ﷺ قد ترك الدعاء لهم. فقل: أما تراهم قدموا؟

وهذه اللفظة - أما تراهم قدموا - تبين لك أنهم لولا أنهم قدموا ونجاهم الله من أيدي الكفار لأثبت القنوت ﷺ، وداوم عليه (١).

وقد بوب ابن خزيمة - رحمه الله - في صحيحه لحديث أبي هريرة السابق بقوله: باب ترك القنوت عند

(١) صحيح ابن حبان (٥ / ٣٢٧ - ٣٢٨) بتصرف يسير.

زوال الحادثة التي يقنت لها، والدليل على أن النبي ﷺ إنما ترك القنوت بعد شهر لزوال تلك الحادثة التي كان لها يقنت، لا نسخاً للقنوت، ولا كما توهم من قال: إنه لا يقنت أكثر من شهر. أهـ^(١).

ومما يدل أيضاً على عدم النسخ قنوت بعض الصحابة بعد موت النبي ﷺ فقد صح ذلك عن عمر وعلي وأبي هريرة رضي الله عنهم.

• أما عمر فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١١١ / ٤٩٦٩) بإسناد صحيح: أنه كان يقنت، ويدعوا في قنوته للمؤمنين، ويلعن كفرة أهل الكتاب.

• وأما علي رضي الله عنه، فقد عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١١٣ / ٤٩٧٦)، والبيهقي في سننه (٢ / ٢٠٤)، بإسناد

(١) وهذا ابن الهمامي الحنفي يقول في فتح القدير (١ / ٣١٠): يجب أن يكون بقاء القنوت في النوازل مجتهداً فيه لأنه لم ينقل عنه قوله ﷺ إلا قنوت في نازلة بعد هذه، بل مجرد العدم بعدها، فيتجه الاجتهاد أن ذلك إنما هو لعدم وقوع نازلة بعدها يستدعي القنوت، فتكون الثاني شرعية مستمرة، وهو محتمل قنوت من قنت بعد وفاة النبي ﷺ أهـ.

صحيح عن علي رضي الله عنه أنه كان يقنت في قتاله لمعاوية رضي الله عنه، وأما أبو هريرة رضي الله عنه، فقد أخرج البخاري في صحيحه برقم (٧٩٧)، ومسلم في صحيحه برقم (١٥٤٢) عنه رضي الله عنه قال: لأقرب صلاة رسول الله ﷺ، فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الأخرى من صلاة الظهر، وصلاة العشاء، وصلاة الصبح، بعدما يقول سمع الله لمن حمده، فيدعوا للمؤمنين، ويلعن الكافرين.

﴿٢﴾ ما أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٥٦٠) ومسلم في صحيحه برقم (١٥٣٨) واللفظ له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، ثم يقول وهو قائم، اللهم انج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش ابن أبي ربيعة، والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم كسني يوسف، اللهم العن الحيان، ورعلاً، وذكوان، وعصية عصت الله ورسوله ثم بلغنا أنه ترك ذلك

لما أنزل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [١٢٨] آل عمران: ١٢٨.

ويناقش هذا الاستدلال بما يلي:

[١] بأن لفظة: ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزل: الآية. مدرجة من كلام الزهري، نص على ذلك الحازمي في الاعتبار (١٥٠)، فقد قال في معرض إبطاله دعوى الشيخ: منها قوله: ثم بلغنا أنه ترك ذلك، إنما هو من قول الزهري مدرج في الحديث إهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧٥/٨) في الكلام على حديث رقم (٤٥٦٠): قوله حتى أنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] تقدم استشكله في غزوة أحد وأن قصة رعل وذكوان كانت عند أحد ونزول ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ كان في غزوة أحد، فكيف يتأخر السبب عن النزول؟ ثم ظهر لي علة الخبر وأن فيه إدراجاً، وأن قوله (حتى أنزل الله) مقتطع من رواية الزهري، عمن بلغه، بين ذلك مسلم في رواية يونس

المذكورة فقال: هنا قال الزهري: (ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت) وهذا البلاغ لا يصح، لما ذكرته، وقد ورد في سبب نزول الآية شيء آخر، لكنه لا ينافي ما تقدم بخلاف قصة رِعل وذكوان، فعند أحمد ومسلم من حديث أنس أن النبي ﷺ كسرت رباعيته، يوم أحد وشج وجهه، حتى سال الدم على وجهه، فقال: كيف يفلح قوم فعلوا هذا بنبيهم وهو يدعوهم إلى ربهم، فأنزل الله تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآية. وطريق الجمع بينه وبين حديث ابن عمر أنه ﷺ دعا على المذكورين بعد ذلك في صلاته فنزلت الآية في الأمرين معاً فيما وقع له من الأمر المذكور، وفيما نشأ عنه من الدعاء عليهم، وذلك كله في أحد، بخلاف قصة رِعل، وذكوان، فإنها أجنبية، ويحتمل أن يقال: إن قصتهم كانت عقب ذلك وتأخر نزول الآية عن سببها قليلاً ثم نزلت في جميع ذلك، والله أعلم. أهـ وإذا كان كذلك فلا نسخ أصلاً، وقد صرح بذلك ابن النحاس^(١)،

(١) في النسخ والمنسوخ ص (٢٨٥).

وابن حبان^(١)، والقرطبي^(٢).

ومما يدل أيضاً على عدم النسخ ما رواه مسلم في صحيحه برقم (١٥٤٠) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قنت بعد الركعة - في صلاة - شهراً، إذ قال: سمع الله لمن حمده، يقول في قنوته: (اللهم نج الوليد بن الوليد، اللهم نج سلمة بن هشام، اللهم نج عياش بن أبي ربيعة، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين، اللهم اشد وطأتك على مضر، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف، قال أبو هريرة: ثم رأيت رسول الله ﷺ ترك الدعاء بعد، فقلت: أرى رسول الله ﷺ قد ترك الدعاء لهم، قال: فقل: وما تراهم قد قدموا / وبما سبق في الرد على دليل القائلين بالنسخ الأول، من أن أبا هريرة كان يقنت بعد وفاة رسول الله ﷺ فيدعو للمؤمنين، ويلعن الكافرين.

وقد قال البيهقي في «المعرفة» (٢ / ٧٦) عقب حديث أبي هريرة السابق، وفيه: (فقل وما تراهم قد قدموا)،

(١) في صحيحه (٣٢٨ / ٥).

(٢) في تفسيره (٢٠٠ / ٤).

وهذا كان قبل الفتح بيسير وإنما أسلم أبو هريرة في غزوة خيبر، وهو بعد نزول الآية بكثير دل أن الآية لم تحمل على النسخ^(١) القنوت، ومما يدل على أن هذه الآية لم تحمل على النسخ، وإن ثبت أن سبب نزولها كان على ما روينا في حديث ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة أن أبا هريرة كان يقنت بعد وفاة رسول الله ﷺ في سائر الصلوات، ولو كانت الآية محمولة عندهم على نسخ القنوت لم يقنت بعد، ثم ذكر حديث أبي هريرة السابق في الصحيحين أهـ.

وقد بوب أبو عوانة في مسنده (٢ / ٢٨٣) لحديث أبي هريرة السابق فقال: باب السنة في القنوت الدعاء للمسلمين إذا غلب العدو عليهم، وترك القنوت إذا سلموا ورجعوا إلى أهاليهم. أهـ

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أقوال الناس في المسألة بما فيها القول بالنسخ، ثم قال: والصواب هو القول الثالث الذي عليه جمهور أهل الحديث وكثير من (١) كذا في الأصل ولعل الصواب (نسخ).

أئمة أهل الحجاز، وهو الذي ثبت في الصحيحين وغيرهما أنه ﷺ قنت شهراً، يدعو على رِغْل، وذكوان، وعصية، ثم ترك هذا القنوت، ثم إنه بعد ذلك بمدة، بعد خيبر بعد إسلام أبي هريرة قنت، وكان يقول في قنوته: اللهم نج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، والمستضعفين من المؤمنين، الله اشد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف، فلو كان قد نسخ القنوت لم يقنت هذه المرة الثانية، وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قنت في المغرب وفي العشاء الآخرة، أهـ «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٦٩).

قال المارودي في «الحاوي»: فإذا ثبت أن القنوت سنة في الصبح، وأن ما سوى الصبح من الصلوات المفروضة قد قنت فيها رسول الله ﷺ ثم ترك فليس تركه للقنوت فيها نسخاً، ولكن قنت النازلة ثم ترك لزوالها أهـ. الحاوي الكبير (٢/١٥٢).

وقال القيسي في «الإيضاح» لنسخ القرآن، ومنسوخة ص (٢٠٥): ... فإنه لو كان هذا منسوخاً لم يجز لنا أن

ندعوا اليوم على الكفار، ولنلعنهم في صلاتنا، وذلك جائز بإجماع أهـ. وينحوه قال ابن النحاس في الناسخ والمنسوخ ص (٢٨٥).

ولو سلمنا بوقوع النسخ، فإنما يدل على نسخ لعن أولئك النفر المعينين، وقد قال بذلك ابن مهدي^(١)، وابن حبان^(٢)، وابن العربي^(٣)، والبيهقي^(٤)، وأبو حيان الأندلسي^(٥)، وقد ساق ابن خزيمة في صحيحه (٣١٦/١) طرق الحديث السابق، ثم قال: ففي هذه الأخبار دلالة على أن اللعن منسوخ بهذه الآية الكريمة، لأن الدعاء الذي كان النبي ﷺ يدعوا لمن كان في أيدي أهل مكة من المسلمين أن ينجيهم الله من أيديهم، إذ غير جائز أن تكون الآية نزلت: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (١٢٨) [آل عمران: ١٢٨]، في قوم مؤمنين، في أيدي قوم

(١) انظر التنقيح للذهبي (٢٢٨/٣) بحاشية التحقيق لابن الجوزي.

(٢) في صحيحه (٣٢٨/٥).

(٣) في الناسخ والمنسوخ (١٣٤).

(٤) في المعرفة (٧٦/٢).

(٥) في البحر المحیط (٥٦/٣).

كفار يعذبون، وإنما أنزل الله عز وجل هذه الآية: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (١٢٨)، فيمن كان يدعو النبي ﷺ عليهم باللعن من المنافقين والكفار، فأعلمه الله عز وجل أن ليس للنبي ﷺ من الأمر شيء، في هؤلاء الذين كان النبي ﷺ يلعنهم في قنوته، وأخبر أنه تاب عليهم، فهداهم للإيمان، أو عذبهم على كفرهم، ونفاقهم، فهم ظالمون، وقت كفرهم ونفاقهم، لا من كان النبي ﷺ يدعو لهم من المؤمنين أن ينجيهم الله من أيدي أعدائه من الكفار، فالوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن ربيعة، والمستضعفين من أهل مكة لم يكونوا ظالمين في وقت دعاء النبي ﷺ بأن ينجيهم من أيدي أعدائهم الكفار، ولم يترك النبي ﷺ الدعاء لهم بالنجاة من أيدي كفار أهل مكة، إلا بعد أن نجوا من أيديهم، لا لنزول هذه الآية التي نزلت في الكفار والمنافقين، الذين كانوا ظالمين لا مظلومين أهد^(١).

(١) وينحوه قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٣ / ١١٠).

وقال الجعبري في رسوخ الأحبار، في منسوخ الأخبار (٢٦٨) : ولو صحت - أي الأحاديث المعارضة - أمكن الجمع بأن زيادة الدعاء على الكفار واللعن نسخ منه، وبقي أصله والنهي عن الزيادة أهـ.

قلت : وجمع الجعبري^(١) بعيد، فإن النبي ﷺ قد لعن الكافرين بعد نزول الآية، كما في حديث أبي هريرة في الصحيحين حين قال : لأقربن صلاة رسول الله إلى أن قال : فيدعوا للمؤمنين ويلعن الكافرين، وهكذا أمير المؤمنين عمر قد صح عنه، كما سبق أنه كان يلعن كفره أهل الكتاب في قنوته، ولو أن الجعبري قال : إنما نسخ لعن المعين لما أبعد، والله أعلم.

هل يشترط إذن الإمام لقنوت التنازل؟

المشهور مذهب الإمام أحمد كما في الإنصاف للمرداوي (٢ / ١٨٤)، أنه يختص بالإمام الأعظم، وهو

(١) هو أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت : ٧٣٢)، وهو من كبار علماء الشافعية، انظر: طبقات الشافعية للسكيت (٣ / ٣٩٨).

ظاهر مذهب الشافعي كما في الأم (١ / ٣٥١)، وحاشية الجمل (٢ / ٦٥) وعن أحمد في المسألة روايات أخرى، قال ابن مفلح في الفروع (١ / ٥٤٣): وإن نزلت بالمسلمين نازلة استحب لإمام الوقت وعنه - أي أحمد - ونائبه، وعنه: بإذنه، وعنه: وإمام جماعة، وعنه: وكل مصل. أهـ.

وقال المرداوي في «الإنصاف» (٢ / ١٧٤-١١٧٥): قوله: إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة، فللإمام خاصة القنوت، هذا المذهب قدمه في الفروع، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفائض، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وعنه يقنت نائبه أيضاً. جزم به في المذهب والمحرر والمنور، وقدمه في الحاوي الكبير، واختاره في مجمع البحرين، وقال الزركشي: ويختص القنوت بالإمام الأعظم، وبأمر الجيش لا بكل إمام على المشهور، وعنه يقنت نائبه بإذنه، اختاره القاضي، وأبو الحسين، وعنه يقنت إمام جماعة، وعنه كل مصل اختاره الشيخ تقي الدين، قال في المحرر: وهل يشرع لسائر الناس؟ على روايتين أهـ.

وقال العلامة ابن عثفمف فف الشرح الممتع (٤ / ٥٩ - ٦١) بعد قول صاحب الزاد : ففنت الإمام فف الفرائض؁ قوله : « الإمام »؁ من فعنف بالإمام ؟ إذا أطلق الفقهاء الإمام؁ فالمراد به القائف الأعلى فف الدولة؁ ففكون القائف الإمام وفده؁ أما بقفة الناس فلا ففنتون؁ قالوا : لأن الرسول ﷺ فنت عند النوافل؁ ولم يأمر أحداً بالقنوت؁ ولم ففنت أحد من المساجد فف عهده ﷺ ؛ ولأن هذا القنوت لأمر نزل بالمسلمف عامة؁ والذي له الولاية العامة على المسلمف؁ هو الإمام؁ ففختص الحكم به؁ ولا فشرع لغيره؁ وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد .

القول الثاني : أنه ففنت كل إمام .

القول الثالث : أنه ففنت كل مصل؁ الإمام والمأموم؁ والمنفرد؁ والأففر أفتفار شفخ الإسلام ابن ففمفة؁ واستدلوا بعموم قوله ﷺ : (صلوا كما رأفتموني أصلف)؁ وهذا العموم فشمف ما كان النبف ﷺ ففعله فف صلاته على سبفل الاستمرار؁ وما ففعله فف صلاته على سبفل الفوافث النافلة؁ ففكون القنوت عند النوافل مشروعاً لكل أحد؁

ولكن الذي أرى في هذه المسألة أن يقتصر على أمر ولي الأمر، فإن أمر بالقنوت قنننا، وإن سكت سكتنا، ولنا والله الحمد مكان آخر في الصلاة ندعوا فيه، وهو السجود، والتشهد، وهذا فيه خير وبركة، فأقرب ما يكون العبد من ربه، وهو ساجد، ومع هذا لو قننت أحد لم ننكر عليه أهـ. قلت: لعل الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - اكتفى بذكر الأقوال الثلاثة لشهرتها، وإلا فقد سبق أن هناك أقوالاً أخرى في المسألة.

وبعد النظر فيما سبق يتلخص لنا ما يلي:

- [١] أنه لا خلاف في مشروعية القنوت في النازلة الشرعية، إذا أمر الإمام بذلك، أو أذن به.
- [٢] إذا منع الإمام من ذلك فيترك القنوت، ويدعوا المراء في سجوده، وفي آخر التشهد، وفي أوقات الإجابة.
- [٣] إذا لم يأذن الإمام، ولم يمنع، وأمنت الفتنة بتقدير أهل العلم، فيجوز لكل إنسان أن يقننت كما أطلقه شيخ الإسلام ابن تيمية، والله أعلم.

فصل

في أي الصلوات يكون قنوت النوازل

اختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال:

الأول: أنه يشرع في جميع الصلوات.

الثاني: أنه يشرع في جميعها إلا الجمعة.

الثالث: أن القانت مخير بين القنوت في كلها أو بعضها.

الرابع: لا يقنت إلا في الفجر.

قال بالأول الشافعي، وأكثر اتباعه، وعلى القارئ من

الحنفية، في مرقاة المفاتيح (٣ / ٣٥٦)، وعزاه النووي في

المجموع (٣ / ٤٩٤) إلى الجمهور.

وقد استدلووا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله

ﷺ قنت شهراً متتابعاً في الظهر، والعصر، والمغرب،

والعشاء، وصلاة الصبح في دبر كل صلاة إذا قال: سمع الله

لمن حمده من الركعة الآخرة يدعو أحياء من بني سليم عن

رِغْل، وذكوان، وعصية، ويؤمن من خلفه، وكان أرسل يدعوهم إلى الإسلام فقتلوهم، قال عكرمة: هذا مفتاح القنوت، أخرجه أبو داود برقم (١٤٤٣)، وحسنه العلامة المحدث الألباني - رحمه الله - في الإرواء (٢ / ١٦٣).

واستدلوا أيضاً، بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: لأقربين صلاة رسول الله صلوات الله عليه، فكان أبو هريرة يقنت في ركعة الأخرى من صلاة الظهر وصلاة العشاء وصلاة الصبح، بعدما يقول: سمع الله لمن حمده، فيدعوا للمؤمنين، ويلعن الكافرين، متفق عليه.

على أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه لم يذكر فيه القنوت في المغرب.

وقال بالقول الثاني: أحمد واختاره ابن تيمية كما في الإنصاف للمرداوي (٢ / ١٧٥)، ومعونة أولي النهى (٢ / ٣٠)، والفروع لابن مفلح (١ / ٥٤٣).

(١) انظر الأم (١ / ٣٥١)، ومعنى المحتاج (١ / ٢٥٨)، وطرح التثريب (٢ / ٢٩٠)، والتعليقة للقاضي المروزي (٢ / ٨٠٢)، وحاشية الجمل (٢ / ٦٥)، وإرشاد الفقيه (١ / ١٤٠).

وقد استدلووا بالأدلة السابقة، واستدلوا على استثناء الجمعة بأمور:

الأول: أن صلاة الجمعة صلاة مستقلة، لا تقوم مقام الظهر عند الإطلاق.

الثاني: أن الإمام يدعو في خطبة الجمعة دعاء عاماً، يؤمن الناس عليه، ويكتفي بهذا الدعاء عن القنوت في صلاة الجمعة، ويناقش:

بأن الجمعة داخلة في جملة قنوته ﷺ في الصلوات كلها، قال الإمام الشافعي في الأم (١ / ٣٥١):

حكى عدد صلاة النبي ﷺ الجمعة، فما علمت أحداً منهم حكى أنه قنت فيها إلا أن تكون دخلت في جملة قنوته في الصلوات كلهن حين قنت على قتلة أهل بئر معونة أهـ. وقال الشيخ ابن عثيمين: ويرى بعض أهل العلم أنه لا وجه لاستثناء الجمعة، فإنه إنما لم ينص عليها في الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ؛ لأنها يوم في الأسبوع؛ فلهذا تركت، ويدل لهذا أن رسول الله ﷺ إذا

ذكر الصلاة المفروضة لا يذكر إلا الصلوات الخمس؛ لأنها هي الراتبة التي ترد على الإنسان في كل وقت بخلاف الجمعة أهد. [الشرح المتمم (٤ / ٦٣ - ٦٤)].

ويجاب عن ذلك :

بأنه عليه السلام لو قنت في صلاة الجمعة، لنقل، وحيث لم ينقل كما ينقل في سائر الصلوات دل على عدم مشروعيته لا سيما، وقد صح عن أربعة من التابعين إنكار ذلك، وبعضهم صرح بأن ذلك بدعة، ولم يصح عن أحد من الصحابة، أو التابعين خلاف ذلك.

فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١٩٤ / ٥٢٨٧) عن معمر عن الزهري، وقتادة قالاً: ليس في الجمعة قنوت، قلت: إسناده صحيح.

وأخرج مالك في الموطأ (١ / ١٧٥ / ٤٥٧) أنه سأل ابن شهاب عن القنوت يوم الجمعة، فقال: محدث لا أعرفه. قلت: إسناده صحيح.

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١٩٤ / ٥٢٨٨) عن

ابن جريج عن عطاء قال : قلت له : القنوت في ركعتي الجمعة ؟
قال : لم أسمع بالقنوت في المكتوبة إلا الصبح ، وأنكر
أن يكون في الجمعة قنوت .

قلت : إسناده صحيح .

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (١ / ٤٦٩)
(٥٤١٣) ثنا عبد الأعلى عن بُرد عن مكحول أنه كان يكره
القنوت يوم الجمعة .

قلت : إسناده صحيح ، رجاله كلهم ثقات .

وقد روي مثل ما سبق أيضاً عن طاووس ، والحسن
وإبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، لكن كلها ضعيفة .
وأما القول الثالث : وهو القنوت مخير بين القنوت في
كل الصلوات ، أو بعضها ، فمن من قال به ابن حبان ، فقد
قال في صحيحه (٥ / ٣٢٥) ، بعد إirاده لحديث أبي
هريرة في قنوت رسول الله شهراً :

في هذا الخبر بيان واضح أن القنوت إنما يقنت في

الصلوات عند حدوث حادثة مثل ظهور أعداد الله على المسلمين أو ظلم ظالم، ظلم المرء به، أو تعدى عليه، أو أقوام أحب أن يدعو لهم، أو أسرى من المسلمين، في أيدي المشركين، وأحب الدعاء لهم بالخلاص، من أيديهم، أو ما يشبه هذه الأحوال، فإذا كان بعض ما وصفنا موجوداً قنت المرء في صلاة واحدة، أو الصلوات كلها أو بعضها، دون بعض بعد رفعه رأسه من الركوع في الركعة الآخرة من صلاته أهـ.

وقال بالقول الرابع الحنفية، مستدلين بأن القنوت منسوخ، إلا في الصبح، وقد سبق ذكر أدلتهم، وجواب العلماء عنها، وقد وافقهم أحمد في رواية عنه، وإسحاق بن راهويه، كما في شرح السنة (٣ / ١٢٤)، والإنصاف (١ / ١٥٧)، وانظر المغني (١ / ٧٨٨)، والراجح والله أعلم هو القول الثاني، ولا يلزم منه القنوت في الصلوات الخمس، بل ذلك مشروع، كما في حديث ابن عباس، ولو أنه فعل كما ثبت عن رسول الله فقنت في الصلوات الخمس

– عدا الجمعة – تارة وفي بعضها تارة كما يدل عليه حديث أنس، وأبي هريرة لكان حسناً جداً، والله أعلم.

هل لقنوت النازلة دعاء مخصوص؟

لم يحفظ عن النبي ﷺ – فيما نعلم – في النوازل دعاء مخصوص دوام عيه مع تعدد النوازل التي قنت فيها، وإنما كان يدعو بما يناسب النازلة من دعاء للمؤمنين، أو دعاء على الكافرين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – كما في مجموع الفتاوى (٢٢ / ٢٧١): وينبغي للقانت أن يدعو عند كل نازلة بالدعاء المناسب لتلك النازلة، وإذا سمى من يدعو لهم من المؤمنين، ومن يدعو عليهم من الكافرين المحاربين، كان ذلك حسناً. أهـ.

وانظر في هذا «المعنى» لابن قدامة (٧٨٨/٧)، وشرح مسلم للنووي (٥-٦ / ١٨١) و«الاختيار لتعليل المختار» (١ / ٥٥)، و«سبل السلام» للصنعاني (١ / ٣٥٧)، و«الشرح الممتع» (٤ / ٦١-٦٢).

وذهب ابن حجر الهيتمي في « الفتاوى الكبرى » له (١ / ١٤٣) إلى أن لفظ القنوت في النازلة، والصبح، والوتر في نصف رمضان الثاني: اللهم اهدنا فيمن هديت، وعزاه إلى أئمة الشافعية. أهـ.

قلت: الأدلة الثابتة في قنوت النبي ﷺ في النوازل تشهد بخلاف ما قال. والله أعلم.

هل لقنوت النازلة وقت محدود؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: يقنت حتى تنكشف النازلة، ذهب إلى هذا أكثر أهل العلم، مستدلين بحديث أبي هريرة المتقدم وفيه: أن أبا هريرة قال: ثم رأيت رسول الله ﷺ ترك الدعاء بعد، فقلت: أرى رسول الله ﷺ ترك الدعاء لهم. فقليل: أما تراهم قدموا؟

وعللوا ذلك بأن قنوت النازلة معلل بها والأحكام معلقة بالأسباب تحصل بحصولها وتنعدم بانعدامها، قال ابن العربي المالكي - رحمه الله - في القبس (١ / ٣٤٨):

ورأى أحمد بن حنبل أن قنوت النبي ﷺ إنما كان لسبب فيما كان ينزل بالمسلمين، والأحكام إذا كانت متعلقة بالأسباب زالت بزوالها أهـ.

وقال ابن حبان في صحيحه (٣٢٥/٥) بعد ذكر النوازل والقنوت فيها: فإذا عدم مثل هذه الأحوال لم يقنت حينئذ في شيء من صلاته، إذ المصطفى ﷺ كان يقنت على المشركين ويدعو للمسلمين بالنجاة، فلما أصبح يوماً من الأيام ترك القنوت، فذكر ذلك أبو هريرة فقال ﷺ: أما تراهم قد قدموا؟ ففي هذا أبين البيان على صحة ما أصلناه أهـ.

وقال ابن القيم - رحمه الله - في زاد المعاد (١٠ / ٢٦٤): فإنه إنما قنت عند النوازل لقوم وللدعاء على آخرين، ثم تركه لما قدم من دعا لهم، وتخلصوا من الأسر، وأسلم من دعا عليهم، فكان قنوته لعارض، فلما زال ترك القنوت. وقال الإمام الماوردي في «الحاوي الكبير» (٢ / ١٥٢): فصل فإذا ثبت أن القنوت سنة في الصبح، وأن ما سوى الصبح من الصلوات المفروضة قد قنت فيها رسول الله

ﷺ ثم ترك، فليس للقنوت فيها نسخاً ولكن قنت لنازلة
ثم ترك لزوالها، وكذلك إن نزلت بالمسلمين نازلة فلا بأس
أن يقنت الإمام في سائر الصلوات، حتى يكشفها الله تعالى
كما قنت رسول الله ﷺ حين أسرت قريش من أسرت،
وقتل من الصحابة عند بئر معونة من قتل. أهـ.

وسئلت اللجنة الدائمة كما في فتاواها (٧ / ٤٩) هل
يجوز القنوت في النازلة في الصلوات الخمس أكثر من مدة
شهر؟ فأجابت: يجوز ذلك أكثر من شهر تبعاً لحال النازلة
شدة واستمراراً. أهـ.

وقال الشيخ ابن عثيمين في «الشرح الممتع» (٤ /
٦٢): وقنت على قوم دعا عليهم، على رغل، وذكوان،
وعصية، شهراً كاملاً؛ فقليل إنهم قدموا مسلمين تائبين،
فأمسك، ودعا على قوم معينين باللعن، فقال: اللهم العن
فلاناً وفلاناً حتى نزل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ
يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. فأمسك فصار
دعاء النبي ﷺ بالقنوت دعاءً مناسباً، وعلى قدر الحاجة،
ولم يستمر. أهـ.

القول الثاني: يؤقت بشهر فقط، وإن لم تنكشف النازلة بدليل حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قنت شهراً يدعو على أحياء من العرب ثم تركه. متفق عليه واللفظ لمسلم. وانظر إعلاء السنن للتهانوي (١١٨ / ٦)

والراجح والله أعلم هو القول الأول، ولو فصل أحد من أهل العلم فقال: إن كانت النازلة مستمرة، قنت حتى تكشف بدليل حديث أبي هريرة السابق، وإن كانت النازلة قد وقعت وانتهت كقتل القراء فإنه يقنت شهراً، بدليل حديث أنس؛ لما كان ذلك التفصيل بعيداً. والله المستعان.

فائدة: لو قال قائل: ما الحامل للنبي ﷺ للقنوت بعد قتل القراء؟

فالجواب: قال الجمل في حاشيته على المنهج (٢ / ٦٦): وكان الحامل له على القنوت في هذه القضية دفع تمرد القاتلين، لا النظر إلى المقتولين، لانقضاء أمرهم وعدم تداركهم، وإلا فقد وقع للنبي ﷺ أعظم من ذلك ولم يدع. أهـ

ما حكم الدعاء على معين، أو لعن معين في قنوت النازلة؟

ذهب الجمهور إلى جواز ذلك مستدلين بالأحاديث السابقة في مشروعية قنوت النازلة وفي بعضها الدعاء لقوم والدعاء على آخرين، وقد عقد ابن حبان في صحيحه لذلك باباً فقال: ذكر البيان بأن المرء جائز في قنوته أن يسمى من قنت عليه باسمه، ومن يدعو له باسمه، ثم أورد حديث أبي هريرة: اللهم انج الوليد بن الوليد... الخ.

وقال الخطابي في معالم السنن (٢ / ١٢٩ - ١٣٠) كما في مختصر أبي داود عقب الحديث السابق: وفيه دليل على أن الدعاء لقوم بأسمائهم وأسماء آبائهم لا يقطع الصلاة، وأن الدعاء على الكفار والظلمة لا يفسدها، أهـ.

وبنحو قال على القاري في «مرقاة المفاتيح» (٣ / ٣٥٧)، وعزا القول بجواز الدعاء لمعين أو على معين في قنوت النازلة صاحب «طرح التثريب» إلى الجمهور، انظر «طرح التثريب» (٢ / ٢٩١)، وقال شيخ الإسلام (٢٢ / ٢٧١): ... وإذا سمي من يدعو لهم من المؤمنين، ومن يدعو عليهم من الكافرين المحاربين، كان ذلك حسناً. أهـ.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يدعى لمعين، ولا على معين، انظر طرح التثريب (٢ / ٢٩١) وانظر الناسخ والمنسوخ لابن النحاس ص (٢٨٧) وقد ذكر أنهم احتجوا بأنه لا يدعى في الصلاة إلا بما كان من القرآن أو ما أشبهه. والأحاديث الثابتة في دعاء النبي ﷺ قاضية ببطلان ما ذهبوا إليه، والله أعلم.

متى يقنت للنازلة، قبل الركوع أم بعده؟

اختلف أهل العلم في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: الذي عليه أكثر أهل العلم أنه يقنت بعد الركوع، نص عليه أحمد وبه قال الشافعي وإسحاق ورواية عن مالك، وقد استدلوا بالأحاديث السابق ذكرها، وفيها أن النبي ﷺ كان يقنت بعد الركوع^(١).

الثاني: أن القنوت محله قبل الركوع، قال به مالك في

(١) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (١ / ٣٥٢) والمنتهى للباجي (١ / ٢٨٢)، والمجموع للنووي (٣ / ٤٩٤) وطرح التثريب للعراقي (٢ / ٩١).

المشهور عنه، وهو رواية عن أبي حنيفة^(١)، واستدلوا بما رواه البخاري ومسلم من رواية عاصم - الأحوال - قال سألت أنساً عن القنوت أكان قبل الركوع أم بعده؟ قال قبله. قلت: إن فلانا أخبرني أنك قلت بعده، قال: كذب إنما قنت النبي ﷺ بعد الركوع شهراً.

الثالث: أن القانت مخير بين القنوت قبل الركوع أو بعده، حكى هذا المذهب القرطبي في «المفهم» (٢ / ٣٠٢) عن جماعة من الصحابة، وقال الإمام أحمد: أنا أذهب إلى أنه بعد الركوع وإن قنت قبله فلا بأس، وينحوه قال أيوب السختياني، وانظر المعونة للبغدادى (١ / ٢٤٢) فقال قال القاضي عبد الوهاب البغدادى: هو مخير إن شاء قبل الركوع، وإن شاء بعده، لأن كل ذلك قد روي عن الصدر الأول أهـ.

وقد استدل أصحاب هذا القول بما أخرجه ابن ماجة في سننه (١١٨٣) عن أنس أنه سئل عن القنوت في صلاة (١) انظر الشرح الكبير لابن قدامة (١ / ٣٥٢).

الصباح فقال: كنا نقنت قبل الركوع وبعده.

والراجع هو القول الأول، ويجب عما استدل به أصحاب القول الثاني والثالث، أن القنوت قبل الركوع غير محفوظ كما سيتبين بجلاء - إن شاء الله - في البحث الحديثي الآتي:

حديث أنس رضي الله عنه في القنوت:

جاءت السنة عن أنس روايتان:

الأولى: أن رسول الله ﷺ قنت بعد الركوع.

والثانية: أنه ﷺ قنت قبل الركوع.

روى القنوت بعد الركوع عن أنس: محمد بن سيرين، وقتادة، وأنس بن سيرين، وحنظلة.

أخرج رواية محمد بن سيرين البخاري في صحيحه برقم (١٠٠١)، ومسلم في صحيحه (٥٤٤)، والنسائي في الكبرى (٢/٢٠٠/١٠٧١)، وأبو داود في سننه (٢/٦٨/١٤٤٤)، وابن ماجه في سننه (١/٣٧٤/١١٨٤)،

والدارمي في سننه (١ / ٣٧٥)، وأبو عوانة في مسنده (٢ / ٢٨١)، وأبو يعلى في مسنده (٥ / ٢١٧ / ٢٨٢٣)، والبيهقي في سننه (٢ / ٢٠٦)، وفي المعرفة (٢ / ٨٢ / ٩٧٠)، قلت: محمد بن سيرين، ثقة ثبت عابد.

وأخرج رواية أبي مجلز البخاري في صحيحه برقم (٤٠٩٤)، ومسلم برقم (١٥٤٥)، والنسائي في سننه (٢ / ٢٠٠ / ١٠٧٠)، وابن حبان في صحيحه (٥ / ٣٠٨ / ١٩٧٣)، والبيهقي في الدلائل (٣ / ٣٥٠) ..

قلت: أبو مجلز هو لاحق بن حميد ثقة.

وأخرج رواية قتادة البخاري في صحيحه (٤٠٨٩)، والنسائي في سننه (٢ / ٢٠٣ / ١٠٧٧)، والطحاوي في المعاني (١ / ٢٤٥)، والبيهقي في سننه (٢ / ٢٠٦)، وأبو يعلى في مسنده (٥ / ٣٧٤ / ٣٠٠٢٨)، (٣٩٢ / ٣٠٠٥٧)، (٤٠٠، ٣٠٠٦٩، ٦ / ١٢ / ٣٢٣١).

قلت: قتادة بن دعامة ثقة ثبت.

وأخرج رواية أنس بن سيرين مسلم في صحيحه

(١٥٤٦)، وأبو عوانة في مسنده (٢٨٦/٢)، وأحمد في مسنده (١٨٤/٣)، قلت: أنس بن سيرين ثقة.

وأخرج رواية حنظلة السدوسي: عبد الرزاق في مصنفه (٤٩٦٥/١١٠/٣).

قلت: حنظلة السدوسي ثقة، إلا أن في الطريق إليه ضعف.

وأما رواية القنوت قبل الركوع، فرواها عن أنس بن مالك عاصم بن سليمان الأحول، واختلف عليه، فرواه عنه محمد بن فضيل، وأبو جعفر البازي، عن أنس أن رسول الله ﷺ قنت بعد الركوع، أي كالرواية السابقة.

أخرج رواية ابن فضيل أبو عوانة في مسنده (٢٨٥ / ٢).

قلت: محمد بن فضيل بن غزوان صدوق.

وأخرج رواية أبي جعفر الرازي، عبد الرزاق في مصنفه (٤٩٦٣/١٠٩/٣)، قلت: أبو جعفر الرازي صدوق سيء الحفظ. ورواه عن عاصم عن أنس عن رسول الله ﷺ في القنوت قبل الركوع كل من: عبد الواحد، وثابت بن يزيد الأحول، وأبو معاوية الضرير.

أخرج رواية عبد الواحد البخاري في صحيحه برقم (١٠٠٢، ٣٠٩٦)، وثابت بن يزيد ثقة ثبت، وأخرج رواية أبي معاوية مسلم في صحيحه برقم (١٥٤٧)، وأحمد في مسنده (١٦٧/٣)، والطحاوي في شرح المعاني (٢٤٤/١)، قلت: أبو معاوية ثقة قد يهم (*) . ورواه عن عاصم قبيصة عن سفيان، أختلف على قبيصة، فرواه عنه عباس الدوري، ومحمد بن إسحاق الصاغانى به، وذكر القنوت بعد الركوع .

أخرج رواية عباس الدوري أبو عوانة في مسنده (٢ / ٢٨٥)، والبيهقي في سننه (٢ / ٢٠٨) . قلت: عباس الدوري ثقة حافظ .

وأخرج رواية محمد بن إسحاق الصاغانى: أبو عوانة في مسنده (٢ / ٢٨٥) .

قلت: محمد بن إسحاق الصاغانى ثقة ثبت . ورواه عن قبيصة أبو أمية الطرسوسى به، وذكر القنوت قبل الركوع .

(*) يهم من الوهم .

أخرج رواية أبي أمية في معاني الآثار (١ / ٢٤٣).
وقبيصة بن عقبة السواني إلا أنه استصغر في حديث سفيان.
والناظر في مراتب المختلفين على قبيصة يتبين له أن
الراجح عنه رواية الأكثر عددًا وحفظًا.

وعليه فينضم سفيان الثوري إلى الذي رووه قبل
الركوع عبد العزيز بن صهيب، أخرج روايته البخاري في
صحيحه برقم (٤٠٨٨)، وعاصم الأحول، ثقة، وعبد
العزيز ثقة أيضًا.

فيكون عاصم وعبد العزيز في مقابل بن سيرين، وأبي
مجلز، وأنس بن سيرين، وحنظلة، إن رجحنا عن عاصم
الرواية التي فيها القنوت قبل الركوع، وأما إن رجحنا الرواية
الأخرى، فينضم عاصم إلى الجماعة في مقابل عبد العزيز بن
صهيب، والمختلفون عن عاصم متقاربون، والعلماء وهموا،
عاصمًا، ومن معه في ذكر القنوت قبل الركوع. فقد قال
الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٩ / ١٩٣ - ١٩٤)، بعد
أن ذكر الخلاف السابق: فتبين بهذا أن رواية عاصم الأحول
عن أنس، في محل القنوت، والإشعار بدوامه، مضطربة،

متناقضة، فعاصم نفسه قد تكلم فيه القطان، وكان يستضعفه، ولا يحدث عنه، وقال: لم يكن بالحافظ، وقد حدث عن عاصم عن حميد بن حذيث، فسئل حميد عنه فأنكره ولم يعرفه، وحينئذٍ فلا يقضي برواية عاصم على الناس - مع اضطرابها - على روايات بقية أصحاب أنس بل الأمر بالعكس، وقد أنكر الأئمة على عاصم روايته، عن أنس القنوت قبل الركوع، قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله - أحمد بن حنبل - يقول أحمد في حديث أنس عن النبي ﷺ قنت قبل الركوع غير عاصم الأحول؟ قال: ما علمت أحداً يقوله غيره، قال أبو عبد الله خالفهم عاصم كلهم - يعني خالف أصحاب أنس - ثم قال: هشام بن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ قنت بعد الركوع^(١)، والهيثم عن أبي مجلز عن أنس، وأيوب عن محمد سالت أنساً وحنظلة السدوسي، عن أنس أربعة أوجه، وقال أبو بكر الخطيب في كتابه القنوت: أما حديث عاصم الأحول عن أنس، فإنه تفرد بروايته وخالفه الكافة من أصحاب أنس، فرووا عنه

(١) في المطبوع قبل الركوع، والصواب ما أثبتناه، كما في البخاري رقم (٤٠٠٨٩)، ويدل عليه سياق كلام ابن رجب.

القنوت بعد الركوع، والحكم للجماعة على الواحد، كذا قاله الخطيب في القنوت قبل الركوع ... إلى أن قال: وأما القنوت قبل الركوع، فقد رواه عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما أخرج البخاري عنه من طريقه في السير، وسنذكره إن شاء الله ﷺ.

ثم ذكر ص (١٩٧) فقال: ولكن ليس في هذه الرواية - يعني رواية عبد العزيز عن أنس في ذكر القنوت قبل الركوع تصريح بأن قنوت النبي ﷺ كان قبل الركوع، إنما هو من فتيا أنس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقال الحافظ البيهقي في سننه (٢ / ٢٠٨): ورواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ، فهو أولى أهـ.

وقال في معرفة السنن والآثار (٢ / ٨٢) بعد ذكر رواية محمد بن سيرين عن أنس بذكر القنوت بعد الركوع: وهذا أولى مما روي عن عاصم الأحول، عن أنس في القنوت قبل الركوع، وأن القنوت بعده إنما كان شهراً، وما روي عن عبد العزيز بن صهيب، في بعض هذا المعنى لأن محمد بن سيرين أحفظ من روى حديث القنوت وأفقههم أهـ.

وانظر «نيل الأوطار» للشوكاني (٢ / ٦٣٢).

ورواه حميد عن أنس أن القنوت كان قبل الركوع وبعده.

أخرجه ابن ماجه في سننه (١ / ٣٧٤ / ١١٨٣)، وعبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١١٠ / ٤٩٦٦)، والسراج في مسنده (ق ١١٦ / ١)، كما في الإرواء (٢ / ١٦٢) من طريق حميد به. قلت: وهذه الرواية لا تصح؛ لأن حميداً خالف فيها الثقات من أصحاب أنس الذين روه عنه بذكر القنوت بعد الركوع، والله أعلم.

وإليك شكلاً يوضح ما سبق:

الدوري والصاغانى	عن قبصة عن الثوري عن عن أنس	محمد بن سيرين أبو مجلز قتادة حنظلة السدوسي عن عاصم
أبو أمية عن قبصة عن الثوري عن عبد العزيز بن جهين	عن أنس	عبد الواحد ثابت بن يزيد أبو معاوية
رمز القنوت بعد الركوع رمز القنوت قبل الركوع رمز القنوت قبل الركوع وبعده	عن أنس	حميد

وبعد مما سبق يتبين أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ أنه قنت قبل الركوع إلا أننا لا نستطيع أن نحكم على من قنت قبل الركوع بالبدعة؛ لثبوت ذلك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، ومنهم ابن عباس، والبراء رضي الله عنهما، أما أثر ابن عباس رضي الله عنهما فأخرجه عنه عبد الرزاق في مصنفه (٤٩٧٣/١١٣/٣)، وابن أبي شيبه في مصنفه (٧٠١٢/١٠٦/٢) من طريق عوف الأعرابي، عن أبي رجاء العطاردي، قال: صليت مع ابن عباس في مسجد البصرة، صلاة الغداة فقنت قبل الركوع.

قلت: إسناده صحيح، عوف الأعرابي ثقة، وأبو رجاء هو عمران بن ملحان ثقة مخضرم. وأخرج أثر البراء ابن أبي شيبه في مصنفه (٧٠١٦/١٠٦/٢) ثنا ابن فضيل، عن مطرف، عن أبي الجهم، عن البراء أنه كان يقنت قبل الركعة، قلت: إسناده حسن، ابن فضيل، وهو محمد بن فضيل بن غزوان صدوق، وبقية رجاله ثقات، وقد قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٦٩ / ٢): وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك - أي القنوت قبل الركوع وبعد - والظاهر أنه من الاختلاف المباح أهـ.

حكم الجهر بقنوت النازلة

حكى الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٩١/٢) اتفاق العلماء على أنه يجهر به فقال: ... ومن ثم اتفقوا على أنه يجهر به - قنوت النازلة - بخلاف القنوت في الصبح، فاختلف في محله، والجهر به أهـ.

ونقل كلامه هذا كل من صديق حسن خان في «عون الباري» (١٠٦/٢)، ومحمد الأمين الشنقيطي في «كوثر المعاني» الدراري (٢٩٢/٩) وأمره.

وانظر إرشاد الفقيه لابن كثير (١٤٠/١)، وحاشية الجمل على المنهج (٧٢/٢)، وطرح التثريب للعراقي (٢٩٥/٢)، وشرح النووي على مسلم (١٨١/٥)، وإعلاء السنن للتهانوي (١١٢/٦).

ويدل على ما اتفق عليه أهل العلم ما حفظه الصحابة من دعاء النبي ﷺ لقوم، أو دعائه على آخرين، كما في الأحاديث السابقة المخرجة في الصحيحين وغيرهما، والله الموفق.

هل يؤمن المأموم على دعاء الإمام في قنوت النازلة؟

يشرع التأمين على دعاء الإمام في قنوت النازلة، وقد سئل شيخنا أبو الحسن المأربي - حفظه الله - عن مشروعية التأمين على دعاء الإمام في قنوت الوتر، فأجاب بالجواز، وذلك في قنوت النازلة أولى، وسأنقل لك نص جوابه؛ لما فيه من فائدة:

قال - حفظه الله - في سلسلة الفتاوى العدد السادس برقم (٩٠) : روي في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قنت شهراً متتابعاً في الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح، في دبر كل صلاة إذا قال: سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة، يدعو على أحياء من بني سليم، على رعل، وذكوان، وعصية، ويؤمن من خلفه. أخرجه أبو داود وغيره، وفي سنده هلال بن خباب، وقد تغير حفظه، وأيضاً فكل من روى عن النبي ﷺ قنوته هذا، ما نقل التأمين على الدعاء، إلا أن يقال: إن هذا قد عمل بمعناه أهل العلم، فقد قال صاحب المغني

(١/ ٧٨٦)، فصل: إذا أخذ الإمام في القنوت، أمن من خلفه، لا نعلم فيه خلافاً أهد. وهو اختيار أحمد، وإسحاق، في آخرين، ولم أقف على من صرح بنفي التأمين إذا جهر الإمام، نعم هناك من نفى القنوت أصلاً، وهناك من خير المأموم بين التأمين، وأن يدعو بنفسه، كما في المجموع (٣/ ٥٠١-٥٠٢)، وطالما أن هذا هدي السلف رضي الله عنهم فلا حاجة للنكير على من فعل ذلك، وكون الشيء لم ينقل إلينا فتحن لا نعمل به إذا لم يرد عن سلف الأمة العمل به، أما وهذا الذي عليه عمل فتوى أكثر السلف، فلا بأس به، لكن لا ننكر أيضاً على من ترك ذلك، ونهجره، فالأمر سهل، والله أعلم.

إلا أن التأمين يكون في مواضع الدعاء لا الثناء، وهو اختيار أحمد، كما في سؤالات أبي داود لأحمد ص (٦٧)، وهو الذي صححه النووي في المجموع (٣/ ٥٠١ - ٥٠٢)، وهل يدعو الإمام بصيغة الجمع ليدخل المأموم، أم يدعو بصيغة الأفراد؟

الراجح من أقوال أهل العلم، أنه يدعو بصيغة الجمع؛
ليشرك المأموم معه، فيؤمن على دعائه، وقد قال بذلك
النووي في المجموع (٣/ ٤٩٦ - ٤٩٧)، وفصل شيخ
الإسلام؛ كما في مجموع الفتاوى (٢٣/ ١١٦ - ١١٩) -
بين الأدعية السرية التي لا يؤمن عليها المأموم، كدعاء
الاستفتاح، وأدعية السجود، والتشهد، ونحو ذلك، فإن
السنة قد وردت بإفرادها، وبين أدعية القنوت التي تحتاج إلى
أن يؤمن عليها المأموم، فيجهر بها الإمام، وتكون بصيغة
الجمع، قال: فإن المأموم إذا أمن كان داعياً قال الله تعالى
لموسى وهارون: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]، وكان
أحدهما يدعو، والآخر يؤمن، وإذا كان المأموم مؤمناً على
دعاء الإمام، فيدعوا بصيغة الجمع، كما في دعاء الفاتحة، في
قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] أهـ.

وقد ذكر نحو ذلك الحافظ ابن كثير في تفسيره، في
سورة يوس (٢/ ٥٦٥)، وهذا التفسير مأخوذ من كلام
السلف، ولم أقف عليه صحيحاً مرفوعاً، وانظر السلسلة
الضعيفة لشيخنا - حفظه الله - برقم (١٥١٦).

وأما الاستدلال على أن الدعاء بصيغة الأفراد بحديث :
 اللهم اهدني فيمن هديت ... الحديث، فقد سبق أن
 ذكرت أن القنوت في الوتر لا يصح في هذا الحديث، وقد
 استدل به ابن همام في شرح فتح القدير (٤٤٧ / ١)، وزاد
 بصيغة الجمع أهـ. بمعناه والحديث الذي استدل به على
 ذلك ضعيف، والله أعلم.

تنبيه : حديث أبي هريرة مرفوعاً : (لا يحل لرجل يؤم
 قوماً فيخص نفسه بالدعاء دونهم، فإن فعل، فقد
 خانهم) حديث منكر، قاله شيخنا الألباني - حفظه الله -
 في تمام المنة ص (٢٧٨ - ٢٨٠)، بل قد نقل حكم ابن
 خزيمة عليه بالوضع، وإقرار شيخ الإسلام ابن تيمية،
 وتلميذه ابن القيم له؛ وذلك لثبوت السنة بالدعاء المفرد،
 في مواضع كثيرة في الصلاة، والله أعلم أهـ.

الخاتمة

نسال الله الكريم حسنها

بعدها قمنا به من جهد المقل، أحببنا أن نقرب مسائل هذا البحث، بكتابة خلاصة تحكي ما فيها من خلاف، مع ذكر الراجع من أقوال العلماء:

■ أولاً: معنى القنوت في هذا الموضع: الدعاء، ومعنى النازلة: الشدة من شدائد الدهر تنزل بالمسلمين، كالقحط، والجذب، والوباء، ومداهمة الأعداء، ونحو ذلك.

■ ثانياً: حكم قنوت النازلة، وقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة أقوال:

١- إنه مشروع. ٢- إنه ممنوع.

٣- كل من الفعل والترك حسن.

قال بالأول جمهور العلماء، ومنهم الأئمة الأربعة عدا أبي حنيفة، وهو القول الراجع، الذي شهدت بتقدمه سنة رسول الله ﷺ، وعمل أكثر المسلمين، وقال بالثاني أبو حنيفة، وصاحبه أبو يوسف، والليث، ويحيى بن يحيى،

وقال بالثالث الثوري، وابن حزم.

■ **ثالثاً:** اختلف العلماء في أي الصلوات يشرع على أربعة أقوال:

الأول: أنه يشرع في جميع الصلوات، قال به الشافعي، وعلي القاري من الحنفية.

الثاني: أنه يشرع في جميعها، إلا في الجمعة، حكاة المرداوي في الإنصاف، عن الإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو الراجح.

الثالث: أن القانت مخير بين القنوت في كلها، أو بعضها، وبه قال ابن حبان في صحيحه.

والرابع: أنه لا يقنت إلا في الفجر.

■ **رابعاً:** هل لقنوت النازلة دعاء مخصوص، وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: الذي عليه أكثر العلماء، أنه ليس للنوازل دعاء مخصوص، بل يدعى في كل نازلة بما يناسبها.

الثاني: أنه يقنت بـ «اللهم اهدني فيمن هديت... الخ»، أفتى به ابن حجر الهيتمي، وعزاه لأئمة الشافعية، والراجح الأول.

■ خامساً: هل لقنوت النازلة وقت محدود؟

وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: أنه يقنت حتى تنكشف النازلة، وبه قال أكثر أهل العلم.

الثاني: أنه يقنت شهراً. والقول الأول هو الراجح.

■ سادساً: حكم الدعاء على معين، أو لمعين في قنوت النازلة.

وفي المسألة قولان:

الأول: قول الجمهور بجواز ذلك، بدلالة الأحاديث التي ورد فيها التصريح بذلك.

الثاني: قول أبي حنيفة يمنع التعيين في دعاء قنوت النازلة، والراجح الأول.

■ سابعاً: متى يقنت للنازلة قبل الركوع، أم بعده؟

اختلف في ذلك على أقوال الثلاثة:

الأول: وبه قال أكثر العلماء أنه يقنت بعد الركوع، وهو الراجح.

الثاني: أنه يقنت قبل الركوع، وبه قال مالك في

المشهور عنه، وأبو حنيفة .

الثالث : أن القانت مخير في ذلك .

■ ثامناً : حكم الجهر بالقنوت في النازلة :

وأن العلماء قد اتفقوا على أن القانت يجهر به، حكى ذلك : الحافظ ابن حجر، وذكره صديق حسن خان، والشنقيطي رحم الله الجميع .

وهذا عمل بشري لا يسلم من عثرة أو زلة ف :

إن تجد عيباً فسد الخلا جل من لا عيب فيه وعلا

ورحم الله ابن رجب حين قال في أوائل قواعده الفقهية :
والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه أهد .

جعل الله هذا العمل خالصاً لوجهه خالصاً، ولعباده
نافعاً، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

كتبه

محمدين محلي والمصري ونعمان بن محمد الكريمي والوفري

الفهرس

الموضوع	صفحة
المقدمة	٢
معنى القنوت	٧
معنى النازلة	٨
حكم قنوت النازلة	١٠
هل يشترط إذن الإمام لقنوت النازلة؟	٢٨
فصل في أي الصلوات يكون قنوت النازلة	٣٢
هل لقنوت النازلة دعاء مخصوص؟	٣٨
هل لقنوت النازلة وقت محدود؟	٣٩
متى يقنت للنازلة، قبل الركوع أم بعده؟	٤٤
حديث أنس <small>رضي الله عنه</small> في القنوت	٤٦
حكم الجهر بقنوت النازلة	٥٥
هل يؤمن المأموم على دعاء الإمام في قنوت النازلة؟	٥٦
الخاتمة	٦٠
الفهرس	٦٤